10 الحد من أوجه عدم المساواة

الهدف 10: الحد من انعدام المسـاواة داخل البلدان وفيما بينها

تتفاوت مستويات الدخل والحصول على الموارد والخدمات والمشاركة في الحياة السياسية إلى حدٍ بعيد في البلدان العربية وفي ما بينها. وتنتج أوجه عدم المساواة فوارق بين الطبقات وبين الجنسين وبين المناطق الجغرافية. وعلى الرغم من قلّة القياسات الرسمية لعدم المساواة، يصعب إخفاء الفجوات الآخذة في الاتساع بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق، التي تقوّض التماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي. ويتطلّب تقليص أوجه عدم المساواة إعادة التأكيد على دور الدولة بوصفها الضامن للمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ السياسات اللازمة لإعادة توزيع الموارد على نحو منصف. وهذه العملية سياسية في المقام الأول. وعلى الصعيد الوطني، لا بد من تغييرات هيكلية في الاقتصادات والمؤسسات، وتغييرات اجتماعية وقانونية للقضاء على جميع أشكال التمييز. ومن الضروري أيضاً وضع آليات عالمية داعمة.

وقائع

يلاحظ تباعد على الصعيد الوطني بين النمو الاقتصادي والحركة البطيئة لدخل الأسر، ما يدلّ على أنّ النمو الاقتصادي يركّز على الثروة ويخفق في الحد من عدم المساواة[1].

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

تتسع الفجوة القائمة بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومتوسط دخل الأسر، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل مثل العراق ومصر. ففي مصر شهدت الأسر نمواً في الدخل الحقيقي يناهز 30 في المائة على مدى 25 عاماً مقارنةً بنمو بلغ 70 في المائة على صعيد الاقتصاد ككل[2].

10%

سجّلت المنطقة العربية أحد أعلى مستويات فوارق الدخل في العالم. وفي بعض البلدان، تستأثر نسبة 10 في المائة من أصحاب الدخل الأعلى بأكثر من 60 في المائة من الدخل القومي[3].

10%
50%

يرتفع عدم المساواة في الحصة من الدخل القومي بين أعلى 10 في المائة وأدنى 50 في المائة من سلم التوزيع، إذ يتراوح نصيب الفرد بين 68 في المائة و9 في المائة في قطر؛ وبين 62 في المائة و8 في المائة في المملكة العربية السعودية؛ وبين 57 في المائة و11 في المائة في لبنان؛ وبين 53 في المائة و12 في المائة في البحرين؛ وبين 50 في المائة و14 في المائة في اليمن[4].

الضرائب

تفرض الضرائب على نحو تنازلي، معظمها من الضرائب غير المباشرة و/أو الضرائب على الأرباح. ولا تتوافر أدلّة كافية على تطبيق سياسات ضريبيّة تصاعديّة تستهدف الأكثر ثراءً[5]. وتكاد الضرائب التصاعديّة على التركات تكون غائبة، ما يسهم في زيادة تركيز الثروة وفي حرمان الدول من تحصيل المزيد من الأموال العامة[6].

حصل 94 في المائة من سكان المدن في المنطقة في عام 2015 على الحد الأدنى من خدمات مياه الشرب مقابل 77.5 في المائة من سكان الريف، حيث اقتصر الحصول على الكهرباء على 80 في المائة.

تتعرض الفتيات في المناطق الريفية الأشد فقراً، أكثر من المناطق الحضرية، للتسرّب من الدراسة، والزواج والإنجاب في سن مبكرة، والعمل في القطاع غير النظامي، والمضاعفات أثناء الولادة، والعنف[7].

8.3% في المناصب الإدارية

تحلّ البلدان العربية في المراتب الأخيرة عالمياً في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين. فمتوسط عدد النساء في المناصب الإدارية هو الأدنى في العالم، لا يتجاوز 8.3 في المائة مقابل متوسط عالمي يبلغ 27.6 في المائة[8].

عدم مساواة بين الفئات

أسفرت أوجه عدم المساواة في الفرص، بما في ذلك فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والعمل اللائق، عن فوارق شاسعة ضمن الفئات الاجتماعية والديمغرافية وفي ما بينها. فنسبة كبار السن الذين يحصلون على استحقاقات المعاشات التقاعدية في السودان، ودولة فلسطين، وموريتانيا، واليمن هي دون 10 في المائة[9].

X 20

يبلغ عدم المساواة بين مجموعات بلدان المنطقة حداً مرتفعاً، وهو في تزايد. وفي عام 2010، بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة ثلاث عشرة مرة ما كان عليه في بلدان التنمية البشرية المنخفضة. وبحلول عام 2017، اتسع الفارق بنحو عشرين مرة.

بلغ متوسط كلفة تحويلات المهاجرين كنسبة من المبالغ المحوّلة 6.8 في المائة في عام 2017 في المنطقة العربية، أي أقل من المتوسط العالمي البالغ 8.09 في المائة، لكنه أكثر من ضعف المقصد العالمي[10].

يقارب مستوى مشاركة البلدان العربية في المؤسسات المالية العالمية المتوسط العالمي، ولكنّ حقوقها في التصويت أقل نسبياً. والبلدان العربية الأقل نمواً هي في الموقع الأضعف من حيث العضوية وحق التصويت[11].

المساعدات الثنائية

ذهب ثلث إجمالي المساعدات الثنائيّة التي قدمتها بلدان عربية في عام 2016 إلى بلدان عربية أخرى. أما المساعدات التي تخصصها المؤسسات الإنمائية العربية للبلدان النامية، فذهبت نسبة 54 في المائة منها إلى بلدان عربية في عام 2017[12].

قياس الهدف 10 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 3 من 11 مؤشراً[13]، وعن 3 من 10 مقاصد للهدف 10.

الهدف 10 هو هدف مركّب ومتشعب المفهوم، يتناول أوجهاً متعددة لعدم المساواة، مشمولة في أهداف أخرى. وفي حين يتناول الهدف 10 فوارق الدخل وأهمية زيادة دخل الفئات الفقيرة، فهو لا يقيس ثروات أصحاب الدخل الأعلى ولا توزيع الموارد الاقتصادية، على الرغم من أنّ الثراء وسوء التوزيع قد يكونان مصدر أوجه أخرى للإقصاء.

لذلك، لا بدّ من تركيز العمل على وضع تصوّر واضح وتصميم منهجيات وأدوات لقياس عدم المساواة وتحديد المؤشرات التي تعبر عن التوزيع الأوّلي للنفوذ والموارد، ومدى تأثيره على تعميق عدم المساواة أو تقليصه.

ويتناول أكثر من نصف مقاصد الهدف 10 ديناميات في ما بين البلدان أو متصلة بالنُّظُم العالمية المالية أو التجارية (المقاصد 10-5، و10-6 و10-7، و10-أ، و10-ب، و10-ج). لذلك من الضروري تعميق الروابط في رصد الهدف 10 بين المؤشرات الوطنية والمؤشرات العالمية بهدف وضع محصلة الرصد في السياق الصحيح.

تغطية المؤشرات

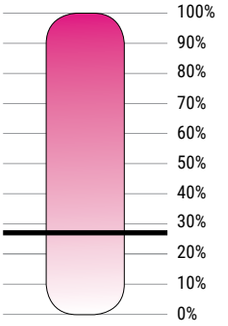

الهدف 10

وفي ما يلي الإشكاليات التي يطرحها قياس الهدف 10 في المنطقة العربية:

- لا تتوفر الإحصاءات بشكل منهجي لتغطية المنطقة، ونادراً ما تكون مفصّلة حسب الجنس أو الفئة أو العرق أو الأصل أو الانتماء الإثني أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك.

- لا تزال مسوح الأسر الطريقة الراجحة لجمع البيانات، ما يحجب عدم المساواة داخل الأسرة الواحدة، ولا سيما في صفوف النساء والأطفال.
- تصلح مؤشرات الهدف 10 لتقييم الفقر أكثر ممّا تصلح لتقييم عدم المساواة. فهي تركز على شمول أشد الفئات فقراً، أكثر مما تركز على الدخل النسبي وتوزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع.
- يؤدي التركيز على أشد الفئات فقراً في البلدان حيث متوسطات الدخل القومي مرتفعة ومتصاعدة، إلى حرف الانتباه عن اتّساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعن تقلّص الطبقة الوسطى[14].
- يقتصر ذكر الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، رغم أهميتها لأهداف التنمية المستدامة، على مقصد واحد في إطار الهدف 10. والمؤشران اللذان يقيسان تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف (10-7-1) وعدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة (10-7-2)، قاصران عن رصد مدى تطبيق معايير الهجرة الآمنة والمنتظمة والنظامية. ويؤدّي غياب التصنيف حسب وضع الهجرة في مؤشرات جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى إقصاء الهجرة والمهاجرين من القياس، ومن تحليل السياسات المتكاملة والتخطيط لها.

العوائق الرئيسـية أمام الحدّ من انعدام المسـاواة داخل البلدان وفيما بينهـا في المنطقة العربية

الحد من عدم المساواة هو جزء لا يتجزّأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فهذه الأهداف هي "للجميع". ويعزّز الهدف 10 فهم أوجه عدم المساواة في الإمكانات البشرية، وفرص الوصول إلى الخدمات والموارد، والتمثيل في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمشاركة فيها.

ويرتبط تحقيق هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الهدف 16، بالنظر إلى أهميّة السياسات التمثيلية، ودور الدولة في ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، وتأمين حد أدنى منصف من الحماية الاجتماعية والتوزيع العادل للاستحقاقات.

وتواجه المنطقة العربية في عدم المساواة والتهميش شاغلاً أساسياً، إذ يختلف حسب الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية مدى الوصول إلى النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وضمنه النفوذ الذي يخوّل معالجة البعد البيئي في التنمية. ومن الأمثلة على هذه الفئات النساء والفتيات، والنساء الريفيّات، والنساء ذوات الإعاقة، والأقليّات العرقية والدينيّة، والعمّال المهاجرون، والأشخاص الذين يعيشون في الفقر، والذين يعيشون في مناطق جغرافية مهمشة. والمساواة التي توجد لها ضمانات دستورية في معظم البلدان العربية، تبقى بحاجة إلى آليات فعالة ومؤسسات شفافة تضمن الإنفاذ وتعمّم العدالة على الجميع.

في **لبنان**، حاز أغنى 1 في المائة و10 في المائة من السكان البالغين في المتوسط 24 في المائة و57 في المائة بالتوالي من الدخل القومي في عام 2016، وأكثر من 45 في المائة و70 في المائة بالتوالي من مجموع الثروات الشخصية. وهذه الأرقام هي حصيلة دراسة استخدمت بيانات مالية لتصحيح التحيز الناجم عن نقص التغطية في المسوح الأسريّة.

المصدر: Assouad, 2018a؛ بيانات محدّثة من World Inequality Database, 2016a.

يغطّي الهدف 10 نطاقاً واسعاً يبدأ من المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد، ويشمل المستويين الوطني والعالمي. وللهياكل العالمية تأثير في التقدّم على الصعيد الوطني. ويجري تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف وفقاً لمسار التنمية في كل بلد، ولتأثير العوامل الجيوسياسية والصراعات ونُظُم الحوكمة الاقتصادية العالمية. ومن شأن إصلاح الهياكل الاقتصادية العالمية للحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان والمناطق أن يؤثّر تأثيراً مباشراً في التنمية الوطنية. ومن العناصر الأخرى الأساسية للهدف 10 الالتزامات العالمية والإقليمية لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ولتبادل المعارف والتكنولوجيات، وكذلك لدعم هياكل الإدارة العالمية الأكثر شمولاً، على النحو المبيّن في الهدف 17.

في ما يلي العوائق الرئيسـية أمـام تحقيق الهدف 10 في المنطقة العربية

دور الدولة والسياسات المالية

في البلدان العربية نماذج للإنفاق على الخدمات العامة والدعم والتوظيف في القطاع العام، لكن هذه التدابير لم تقلّص الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية. ولم تُبذل جهود لإعادة هيكلة الاقتصادات بهدف تعزيز الازدهار والنمو الشامل (الهدف 8). وقد جرى تصميم الممارسات المُتّبعة حالياً في السياسات المالية والنقدية لاحتواء النفقات العامة والعجز في الميزانية والديون الحكومية والتضخّم. وتسجّل المنطقة العربية أعلى نسبة للإنفاق العسكري في العالم، قاربت 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 2.06 في المائة[15]. لكن الإنفاق على الحماية الاجتماعية منخفض نسبياً، إذ يقارب 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء خدمات الرعاية الصحية)[16]. ويبقى تأثير سياسات كهذه على توزيع الثروات بين المناطق والفئات الاجتماعية محدوداً عموماً.

ويؤدّي ما تشهده الدول العربية من المركزية في صنع السياسات إلى مفاقمة عدم المساواة على المستوى دون الوطني. وغالباً ما تجلّت المركزية في سياسات وميزانيات وممارسات تميّز المركز أو مناطق جغرافية قليلة على أخرى.

غير أن اللامركزية واللامركزية المالية تتطلب حكومةً مركزية فاعلة وتمثيلية. ويؤدّي ضعف التمثيل السياسي، ولا سيما تمثيل الفئات المهمّشة، ونفوذ النخبة على القرارات الأساسية في جميع أنحاء المنطقة إلى الحد من قدرة الدولة على الاضطلاع بدورها المركزي في إعادة توزيع الثروة من أجل التنمية. وينتج ذلك تدنياً في فعالية مؤسسات الدولة، ويفرض قيوداً على الحوكمة الديمقراطية وعلى مشاركة المواطنين على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. فمنذ عام 2010، تجتاح المنطقة انتفاضات، ويعبّر الناس عن مظالم بالغة، مطلقين صرخة واضحة للمزيد من الشفافية، والمرونة في مؤسسات الحكومة المحلية، إضافةً إلى توزيع الثروات على نحو أكثر عدلاً وخدمات ذات نوعية جيدة.

بنية الاقتصاد وإيجاد فرص عمل ونوعية التعليم

تؤدّي بنية الاقتصادات العربية، التي تعتمد على الريع أو تقتصر على أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة تتيح عدداً محدوداً من فرص العمل، إلى إقصاء أعداد كبيرة من السكان. وفي عام 2016، سجّلت المنطقة أعلى معدّل للبطالة في العالم بلغ 10.3 في المائة، أي ضعف المتوسط العالمي[17]. وفي الكثير من الأحيان، يعلق الفقراء في العمالة غير النظامية أو المتقطّعة، فيبقون عرضة لمزيد من الفقر وعدم المساواة في الحصول على الخدمات. وتقدّر العمالة غير النظامية في المنطقة بطرق مختلفة بنسبة 45 أو 65 في المائة، وذلك باستثناء القطاع الزراعي[18]. ومن الأدلّة الأخرى على الإقصاء اقتصار الحصول على القروض أو التسليفات على نسبة لا تتجاوز 16 في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أنها الأدنى بين جميع المناطق في العالم[19].

وتُستخدم الموارد النفطيّة في بعض البلدان العربية، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، للحد من الفقر وتوسيع نطاق الرعاية الصحية والتعليم. غير أن ذلك لم يترافق مع تقدم على مسار الإدماج السياسي وإعمال حقوق الإنسان. ففي البلدان الغنيّة بالنفط فوارق كبيرة بين المواطنين والعمّال المهاجرين. ويُستبعدُ أن تنتقل المنافع المتأتية من النفط والإنفاق العام إلى الأجيال المقبلة، بالنظر إلى تناقص الاحتياطي أو نفاده، ما يجعل تحقيق المساواة عبر الأجيال صعباً.

وفي البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نمواً، يُمعن ضعف الحماية الاجتماعية (الهدف 1) وانخفاض نوعية التعليم الرسمي (الهدف 4) في تهميش الفقراء. وأسفر التوسّع السريع في التعليم الخاص خلال العقد الماضي، بما يتطلبه من موارد إضافية للتدريس الخصوصي وغيره من العناصر اللازمة للنجاح، عن قطع الطريق إلى التعليم العالي أمام الفئات المحرومة. وتضيق الخيارات أكثر أمام تلاميذ المناطق الريفية. وفي مصر، يبلغ احتمال أن يرتاد فرد من الفئة الميسورة الجامعة 97 في المائة، مقابل 9 في المائة لفرد من الفئة غير الميسورة[20].

القوانين والأعراف والمواقف

يجتمع التمييز على أساس الجنس وغيره من الصفات، بما في ذلك الهوية الدينية والطائفية والإثنيّة، مع ضعف البنى السياسية التمثيلية، ليعمّق الإقصاء الاجتماعي والسياسي. فالتمييز ضد المرأة في القوانين ترسّخه أعراف اجتماعية تهمّش المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة وتعرّضها للمزيد من العنف. وقليلة هي القوانين التي تجرّم التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو الهوية الدينية أو الطائفية أو غير ذلك. وحيث تتوفر هذه القوانين، قد لا يتم إنفاذها على نحو صحيح، ما يقوّض المواد الدستورية التي تكفل المساواة أياً تكن الهوية الاجتماعية أو الوضع الاجتماعي. وتسجّل المنطقة أدنى المعدّلات في العالم لمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي، وكذلك في البرلمانات، فلا تتخطّى نسبة المقاعد التشريعيّة الوطنية التي تشغلها النساء 19.4 في المائة[21].

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة الوصم الاجتماعي والإقصاء، إضافةً إلى عوائق مادية تحول دون إدماجهم في سوق العمل والنُّظُم التعليمية والحياة العامة. وفي تسعة من أصل عشرة بلدان تتوفر عنها بيانات، لا يتجاوز معدّل عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة 14 في المائة للنساء و34 في المائة للرجال، بل هو غالباً أقل بكثير[22].

ولا يزال محدوداً إدماج حقوق الإنسان العالمية في المناهج التعليمية لترسيخ قيم المساواة والقبول والحقوق للجميع، أياً تكن الهوية أو المكانة (الهدف 4).

نظام دولي غير متوازن

يؤدّي التحيز في نُظُم الحوكمة الاقتصادية العالمية إلى الحد من تمثيل البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرارات، ويضعف المساءلة على الصعيد العالمي، ولا سيما في ما يتعلّق بقضايا التجارة والملكية الفكرية. ويُعنى الهدفان 10 و17 بمعالجة أوجه القصور هذه. وتشكّل الأوضاع العالمية أطر الاقتصاد الكلّي والسياسات في البلدان العربية، وتحدّد شكل بنية اقتصاداتها، وكذلك تحدّ من قدرتها على تعبئة الموارد. وأثر الحوكمة غير المتوازنة على صعيد التجارة العالمية ملموس لا على الصعيد الوطني فحسب، إنّما على صعيد أكثر الفئات عرضة للمخاطر داخل البلدان أيضاً، مثل صغار المزارعين، الذين يعانون حرماناً شديداً، من أسبابه تدابير الحماية التي تتخذها البلدان الأغنى والأقوى.

ولهذا الاختلال عواقب وخيمة على البلدان الأقل نمواً، الأكثر حاجةً إلى موارد دولية إضافيّة، لكنّ الأقلّ تمثيلاً في المحافل التي تقرّر كيفيّة استخدام هذه الموارد. وتحتاج هذه البلدان إلى معونة دولية كبيرة على سبيل المثال، لكنّ تقديم معونات كهذه في تناقص على الصعيد العالمي. ودولة فلسطين ليست عضواً ولا تملك حقوق تصويت في أي مؤسسة مالية عالمية[23].

الصراعات العنيفة واقتصادات الحرب

تُفاقم الصراعات في المنطقة الإقصاء والتهميش. ويسبّب تدهور الظروف الاقتصادية والسياسية نكوصاً في المكاسب الإنمائيّة. وتؤدّي التكاليف المادية والبشرية للصراع، والأضرار التي يلحقها بالمؤسسات والبنى التحتية، إلى اتّساع الفوارق داخل البلدان المتأثّرة بالصراع، وبين هذه البلدان والبلدان الأخرى. كذلك يواجه النازحون داخلياً عقبات متعددة على مستوى الوصول إلى الخدمات والحصول على عمل. وتواجه الأعداد الكبيرة من اللاجئين في المنطقة الكثير من أشكال الإقصاء، التي تتفاقم بفعل عدم امتلاكهم وثائق رسميّة، وتُعزّز بفعل السياسات التمييزية والتعصّب الاجتماعي. وبحلول عام 2016، حُرم حوالي 15 مليون طفل في المنطقة من الفئة العمرية 5 إلى 14 سنة من التعليم بسبب الصراع، معظمهم في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن[24].

بلغ مجموع ثروة **أغنى 42 شخصاً عربياً** 123 مليار دولار في عام 2017، أي ما عادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي في جزر القمر والسودان وموريتانيا واليمن.

ولنسبة 40 في المائة من أغنى العرب صلات حاليّة أو سابقة بالحكومة أو الدائرة السياسية، ما يشي بتركّز وتداخل في النفوذ السياسي والاقتصادي.

المصدر: ESCWA and ERF, 2019.

تشهد المنطقة مستوى مرتفعاً من **عدم المساواة في التعليم**. فاحتمال أن يصل أولاد الأسر الميسورة في الأردن وتونس ومصر إلى المدارس الثانوية يتجاوز 90 في المائة، مقابل 30 و68 في المائة لأولاد الأسر غير الميسورة، للفتيان والفتيات على التوالي. وفي العراق، يبلغ احتمال أن يصل أولاد الأسر الميسورة إلى التعليم الثانوي 13 في المائة، مقابل 64 و71 في المائة لأولاد الأسر غير الميسورة.

وينعكس **عدم المساواة على مستوى نتائج التعليم** في معدّلات إتمام المرحلة الثانويّة حيث الفوارق كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وتسجل تونس وجزر القمر والسودان والمغرب وموريتانيا واليمن أوسع الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية.

المصدر: Assaad and others, 2019; ESCWA and ERF, 2019.

في عام 2019، كانت المنطقة العربية تؤوي أكثر من 40 مليون **مهاجر**، أي نحو 15 في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين المنتشرين في جميع أنحاء العالم، البالغ 272 مليوناً. وقد هاجر حوالي 32 مليون شخص من البلدان العربية، 45 في المائة منهم داخل المنطقة. وتوفر الأنماط والاتّجاهات المركّبة للهجرة فرصاً للتنمية، ولكنها أيضاً تطرح تحديات ما لم تجرِ إدارتها على نحو سليم. وفي عام 2018، دخل المنطقة العربية أكثر من 54 مليار دولار من التحويلات المالية، أي قرابة ضعف قيمة المساعدة الإنمائيّة الرسميّة والمعونات. وتواجه دول في جميع أنحاء المنطقة تحديات كبيرة، تعوق التنمية، وتوسّع الفوارق بين المهاجرين. ومن هذه التحديات رسوم الاستقدام المرتفعة التي تقع على عاتق المهاجرين، وظروف العمل السيئة، ولا سيما في حالة العمّال من ذوي المهارات المتدنية، والفجوات الكبيرة في الأجور بين العمّال المهاجرين وغير المهاجرين، وضيق فرص الحصول على الخدمات الأساسية والاستفادة من آليات العدالة، ومحدودية حرية التجمع.

المصدر: ESCWA and IOM, 2019; United Nations Population Division, 2019; World Bank, 2018.

عرضة للإهمال

من مظاهر عدم المساواة في المنطقة العربية غياب نُظُم الحماية الاجتماعية التي تخفّف من وطأة التهميش والإقصاء. ويتفاقم عدم المساواة بفعل التمييز على المستويين القانوني والاجتماعي. وهكذا، تبقى فئات ومجموعات اجتماعية عديدة عرضة للإهمال في مجالات تشملها أهداف التنمية المستدامة. ومن هذه الفئات **النساء والفتيات والفقراء والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والأطفال والشباب ومن هم خارج العمل النظامي والعمّال المهاجرون واللاجئون والنازحون داخلياً وسكان الأحياء الفقيرة.**

في المغرب، انخفضت معدّلات وفيّات الأمهات بشكل كبير، ويُعزى ذلك على نحو أساسي إلى انخفاض معدّل وفيّات الأمّهات في المناطق الريفية. ومع ذلك، في الفترة بين عامي 2015 و2016، بلغ عدد الوفيّات الناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة 44.6 لكل 100 ألف مولود حي في المناطق الحضريّة مقابل 111.4 في المناطق الريفية. وتظهر هذه **الفجوة بين الأرياف والمدن** أيضاً في اختلاف عدد النساء اللاتي يستفدن من الرعاية أثناء الولادة، والرعاية قبل الولادة وبعدها.

المصدر: Ministry of Health in Morocco, 2018.

وتدخل الفجوة بين الأرياف والمدن في نطاق أهداف التنمية المستدامة. فالأطفال في **المناطق الريفية**، مثلاً، أكثر عرضة بنحو 3.6 مرّات للفقر الشديد من الأطفال في المناطق الحضرية، وهذا من الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية[25]. ويعيش معظم الذين يعانون نقص التغذية في المنطقة العربية في المناطق الريفية، حيث الزراعة هي المصدر الأساسي للدخل (الهدف 2). وفي حين يكاد الحصول على الكهرباء يكون معمماً في المدن، يقتصر على 80 في المائة في المناطق الريفية (الهدف 7). وبين الأشخاص ذوي الإعاقة، تسجّل الفتيات والنساء في المناطق الريفية أدنى معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والتحصيل العلمي، والالتحاق بالمدرسة (الهدف 5).

وفي ما يتعلّق بالهدف 10، تتعرض فئتان لمخاطر متزايدة وتشكلان تحدياً كبيراً:

الأشخاص العالقون في دوامة عدم المساواة يواجهون عوائق متداخلة ومتفاعلة، يفاقم أحدها الآخر. فالعمّال المنزليون المهاجرون يتعرضون لخطر الاستغلال والعنف، والمرأة المعوّقة وغير الملمة بالقراءة والكتابة التي تعيش في منطقة ريفية تواجه تحديات متعددة. ونادراً ما تعكس المنهجيّات التقليديّة ما تواجهه هذه المرأة من قيود، أو تقدّم تقديرات عن هذه القيود، فتأتي الحصيلة مزيداً من التهميش.

البلدان الأقلّ نمواً متأخرة عن البلدان الأخرى في المنطقة في جميع أهداف التنمية المستدامة. فمعدّل وفيّات الأمهات في البلدان الأقل نمواً هو 493 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي، أي نحو ثلاثة أضعاف المعدّل في بلدان المغرب العربي، التي تسجّل ثاني أعلى معدّل لوفيّات الأمهات، وهو 113 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي. ويناهز معدّل كثافة الأخصائيين الصحيين في البلدان الأقل نمواً، الذي يُقاس بعدد الأطبّاء لكل ألف شخص، نحو خمس متوسط المنطقة (الهدف 3). ويبلغ معدّل الالتحاق بالتعليم النظامي قبل سنة واحدة من سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي 5.62 في المائة في هذه البلدان، مقابل متوسط المنطقة البالغ 47.16 في المائة (الهدف 4). والحصول على الكهرباء الذي يكاد يكون معمماً في المنطقة ينخفض إلى 48 في المائة في البلدان الأقل نمواً (الهدف 7). وتناهز نسبة الأطفال الذين يزاولون نشاطاً اقتصادياً 14.8 في المائة، مقابل 3.7 في المائة في بلدان المشرق العربي و3.3 في المائة في بلدان المغرب العربي (الهدف 8)[26].

ويؤدّي الضعف في الطاقة الإنتاجية والمعارف، إضافةً إلى القيود المالية، إلى عرقلة تقدّم البلدان الأقل نمواً. وتحتاج هذه البلدان إلى تحوّل هيكلي في اقتصاداتها لكسر الحلقة المفرغة المتمثّلة بارتفاع معدّل الفقر وانخفاض النمو، التي تتفاقم في بعض الحالات بفعل الصراعات العنيفة. وتحتاج إلى الدعم لإغناء القدرات البشرية والمؤسسية. ومن دون تهيئة أرضيّة متكافئة على الصعيدين العالمي والإقليمي لتمكين البلدان الأقل نمواً من إسماع صوتها ومن الحصول على مزيد من التمثيل في النُّظُم الدولية التجارية والمالية، تبقى هذه البلدان في وضع غير مستقر، وتنقصها القدرة على المنافسة على قدم المساواة مع غيرها في الأسواق العالمية.

ما العمل لتسـريع التقدّم في تحقيق الهدف 10

إحراز تقدّم على صعيد تحقيق الهدف 10 منوط بجميع أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط تحقيقه ارتباطاً وثيقاً بتقليص أوجه عدم المساواة في الاقتصاد، وتعزيز المشاركة السياسية، والتصدّي للتمييز.

1. تعزيز الدور المركزي للدولة على مستوى إعادة التوزيع، وكذلك بوصفها ضامناً للمساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

- بناء التوافق السياسي والقدرات الإدارية على مستوى صنع السياسات لضمان إعادة التوزيع وشمول الجميع.
- تعزيز آليات المساءلة، بما في ذلك مؤسسات مراجعة الحسابات والرقابة، وتحسين الشفافية للحد من الفساد، من خلال تنظيم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص على سبيل المثال.
- تعزيز الحوكمة على جميع المستويات، بما في ذلك على الصعيد المحلي.
- سن تشريعات لمناهضة التمييز، وتغيير القوانين التمييزية بما يتماشى مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما لضمان المساواة بين الجنسين.
- وضع وتقييم وتعزيز آليات إنفاذ للقوانين القائمة والجديدة لمناهضة التمييز، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية.

2. معالجة أوجه القصور السياسية والاقتصادية من خلال تطبيق سياسات إعادة التوزيع واتخاذ الإجراءات بناءً على ذلك:

- إدراج مجموعة شاملة من سياسات الاقتصاد الكلّي والإصلاحات المالية لتسهم بفعالية في دفع نمو العمالة، وتوليد فرص عمل جديدة ولائقة.
- اعتماد الضرائب التصاعديّة لتوسيع نطاق النفقات العامة وتقليص التفاوت في الثراء على الصعيد الوطني.
- التشجيع على تخصيص الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر للقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني وإصلاحها وتوسيع نطاقها تدريجياً من أجل ضمان حصول الجميع على الحد الأدنى من الدخل.

- توسيع برامج الحماية غير القائمة على الاشتراكات والمموّلة من الضرائب بالنظر إلى ارتفاع معدّل العمالة في القطاع غير النظامي، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، حيث معدّلات الفقر مرتفعة.

3. توسيع نطاق الفضاء المدني وتعزيز المؤسسات التمثيلية:

- إزالة القيود المفروضة على المجتمع المدني، بما في ذلك القيود على التجمّع وتعبئة الموارد.
- رفع القيود المفروضة على مشاركة الشباب والنساء وسائر الفئات الاجتماعية وتمثيلهم في العمليات السياسية، ولا سيما على الصعيد المحلي.

4. الحثّ على إنشاء شراكات إقليمية وعالمية لصالح البلدان الأقل نمواً:

- الوفاء بالالتزامات الدولية لدعم البلدان الأقل نمواً، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وبما يتماشى مع برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً.
- التخفيف من الحواجز التجارية التقنيّة وغيرها التي تواجهها هذه البلدان، بما في ذلك عن طريق الحد من القيود المفروضة على صادراتها أو إعفائها من الرسوم الجمركية، إضافةً إلى إشراكها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- إعطاء الأولويّة للعمالة من البلدان الأقل نمواً أو تخصيص حصص لها، إلى جانب تخصيص برامج بناء القدرات للعمّال من هذه البلدان لتعزيز قدرتهم التنافسية.

5. جمع بيانات على نحو منهجي لدراسة الآثار التوزيعيّة للسياسات العامة، ولا سيما السياسات المالية:

- زيادة الجهود المبذولة في الأجهزة الإحصائية الوطنية لجمع البيانات المفصّلة التي تتعلّق بالهدف 10.
- تحليل الآثار التوزيعية للسياسات المقترحة، كالتي تحدد تكوين الإنفاق وأثره على عدم المساواة، وأثر الضرائب على عدم المساواة، ومقدار الضريبة التي يمكن جبايتها.

مقاصد الهدف 10 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد	المؤشر	البيانات
10-1 التوصّل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030	**10-1-1** معدّلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
10-2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030	**10-2-1** نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد	**10-3-1** نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرّضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرّش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظّر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

4-10 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً	**1-4-10** حصّة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
5-10 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات	**1-5-10** مؤشرات السلامة المالية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
6-10 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقيّة والمساءلة والشرعيّة للمؤسسات	**1-6-10** نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية	**الشكل 1** العضوية في المنظمات الدولية والحقوق في التصويت فيها 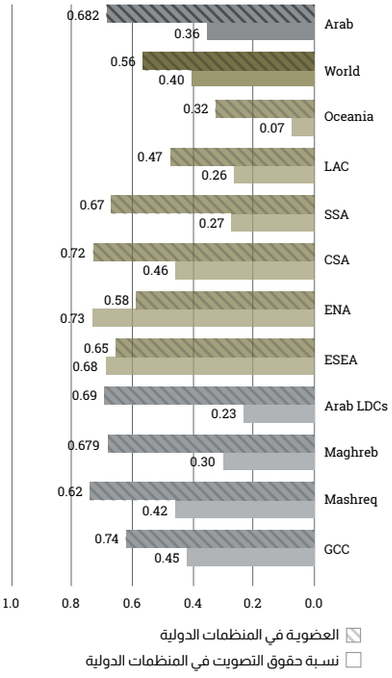 ملاحظة: المجاميع هي متوسطات غير مرجّحة لقيم البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان. يصار إلى تصوّر المؤشرين الفرعيين للهدف 10-6-1 وتحليلهما كل على حدة لاختلاف نطاقهما ووحداتهما، ولأنهما يمثّلان مفهومين مختلفين. مقياس المؤشر الفرعي الأوّل هو متوسط حسابي بسيط لسبعة متغيّرات وهمية يمثّل كل منها منظمة دولية، وتسجّل قيمة 1 إذا كان البلد عضواً فيها، وصفر إن لم يكن كذلك. مقياس المؤشر الفرعي الثاني هو متوسط حسابي بسيط لسبعة متغيّرات تبيّن القوّة التصويتيّة للبلدان في كل من المنظمات الدولية السبع، كما هو محسوب في/منقول عن مصادر البيانات في المرفق بهذا الفصل.
7-10 تيسير الهجرة وتنقّل الأشخاص على نحو منظّم وآمن ومنتظم ومتّسم بالمسؤوليّة، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطّط لها والتي تتّسم بحسن الإدارة	**1-7-10** تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظّف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	2-7-10 عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

10-أ

تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتّفاقات منظمة التجارة العالمية

10-أ-1

نسبة بنود التعريفات الجمركيّة المطبّقة على الواردات من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المتمتّعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركيّة

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

10-ب

تشجيع المساعدة الإنمائيّة الرسميّة والتدفّقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحليّة، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية

10-ب-1

مجموع تدفّقات الموارد المخصّصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفّقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائيّة الرسميّة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفّقات الأخرى)

الشكل 2 مجموع المساعدات الإنمائيّة حسب الجهة المستفيدة (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية)

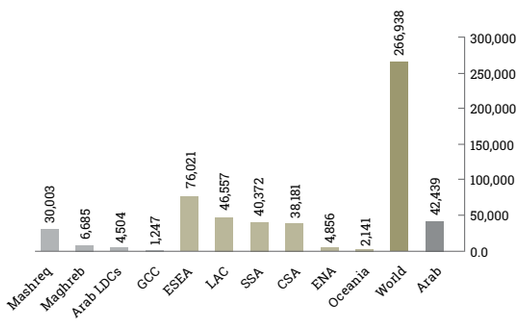

ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلّي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019). يشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت لعام 2016 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن؛ وقيماً بيانية سُجّلت في عام 2010 لعُمان. لا يغطّي هذا المؤشر سوى البلدان المتلقية ويستثني البلدان المانحة البالغ عددها 41 بلداً من مختلف المناطق المُدرجة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الواردة كجهات مانحة في مجموعة بيانات المؤشر الفرعي الثاني للهدف 10-ب-1.

يشمل المؤشر قيماً إيجابية وسلبية على حد سواء (ذات أهميّة اقتصادية) على مستوى جميع الملاحظات في قياسه صافي المساعدات الإنمائيّة الرسميّة، التي تشمل تسديد القروض التي "تُسجّل قيماً سلبيّة وتُخصم من المساعدات الإنمائيّة الرسميّة والقروض". "في بعض الحالات تكون قيمة تسديد القروض أعلى من المساعدة الإنمائيّة الرسميّة الجديدة ويظهر صافي المساعدة الإنمائيّة الرسميّة قيمةً سلبيّة" (OECD, 2019).

10-ج

خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

10-ج-1

تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحوّلة

الشكل 3 نسبة تكاليف التحويلات المالية من المبالغ المحوّلة (بالنسبة المئوية)

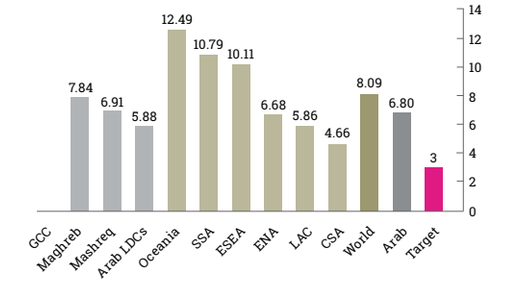

ملاحظة: المجاميع هي متوسطات غير مرجّحة لقيم البلدان. يشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت لعام 2017 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والجمهورية العربية السورية والصومال ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن. استناداً إلى مستودع البيانات الوصفيّة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يهدف هذا المؤشر إلى جعل "تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين تساوي 3 في المائة أو أقل بحلول عام 2030" وإلى "إلغاء قنوات التحويلات المالية التي تناهز تكاليفها 5 في المائة أو أكثر" بحلول ذلك الوقت (United Nations Statistics Division, 2019).

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018).

الحواشي

1. ESCWA and ERF, 2019.
2. المرجع نفسه.
3. World Inequality Lab, 2018. البلدان العربية المشمولة في هذا التقرير هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. كذلك يشمل إيران وتركيا.
4. World Inequality Database, 2016b.
5. ESCWA, 2017. تُجبى الضرائب غير المباشرة من قبل وسيط من الشخص الذي يتحمّل العبء الاقتصادي النهائي لتلك الضريبة. ويزيد هذا النوع من الضرائب أسعار المنتجات التي تُفرض عليها. وبعض الأمثلة على الضرائب غير المباشرة هي الرسوم الجمركيّة وضريبة الإنتاج المركزية والضرائب على الخدمات وضريبة القيمة المضافة.
6. Assouad, 2018b.
7. WHO and UNICEF, 2018.
8. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلّق بالهدف 5.
9. ESCWA, 2018c.
10. حسابات الإسكوا، الشكل 3.
11. تحليلات الإسكوا، الشكل 1.
12. AFED, 2018; AMF, 2016.
13. وفقاً للمنهجية المعتمدة في هذا التقرير.
14. لقراءة المزيد، يمكن الاطلاع على ESCWA, 2014.
15. حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي من World Bank, 2019; SIPRI, 2018.
16. ILO, 2017.
17. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلّق بالهدف 8.
18. Chen and Harvey, 2017.
19. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلّق بالهدف 9.
20. ESCWA, 2018b.
21. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلّق بالهدف 5.
22. ESCWA, 2018a.
23. تحليلات الإسكوا، الشكل 1. لمزيد من التفاصيل عن بيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا الفصل.
24. UNICEF, 2019, p. 41.
25. UNICEF, 2017.
26. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلّق بالهدف 8.

المراجع

Abu-ismail, Khalid, Verena Gantner and Manuella Nehme (2019). “Inequality of Outcome in Education”. Presentation at the Experts Group Meeting on Multidimensional Inequality in Arab Countries, Beirut, 18 February. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/session_ii_-_inequality_of_outcome_in_education.pdf.

AFED (Arab Forum for Environment and Development) (2018). *2018 Report of the Arab Forum for Environment and Development: Financing Sustainable Development in Arab Countries.* Najib Saab and Abdul-Karim Sadik, eds. Beirut. www.afedonline.org/webreport2018/AFEDReport-financingSDinArabCountries2018-.pdf.

AMF (Arab Monetary Fund) (2016). *Joint Arab Economic Report.* United Arab Emirates. www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file=https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint reports//Joint Arab Economic Report 2016.pdf.

Assaad, Ragui, Rana Hendy and Djavad Salehi-Isfahani (2019). “Inequality of Opportunity in Educational Attainment in the Middle East and North Africa: Evidence from Household Surveys”. *International Journal of Educational Development* 66 (April): 24–43. https://doi.org/10.1016/J.IJEDUDEV.2019.02.001.

Assouad, Lydia (2018a). “Rethinking the Lebanese Economy: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon 2005–2014”. 2017/13. WID.World Working Paper Series. https://wid.world/country/lebanon/.

——— (2018b). “Is the Middle East the World’s Most Unequal Region?” The Economic Research Forum Policy Portal, 27 March. https://theforum.erf.org.eg/2018/03/27/middle-east-worlds-unequal-region/.

Chen, Martha, and Jenna Harvey (2017). “The Informal Economy in Arab Nations: A Comparative Perspective”. Manchester. www.wiego.org/sites/default/files/resources/files/Informal-Economy-Arab-Countries-2017.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2014). “Arab Middle Class: Measurement and Role in Driving Change”. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-middle-class-measurement-role-change-english.pdf.

——— (2017). “Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region”. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/rethinking-fiscal-policy-arab-region-english_1.pdf.

——— (2018a). “Disability in the Arab Region”. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/disability-arab-region-2018-english_1.pdf.

——— (2018b). “Social Development Report 2: Inequality, Autonomy and Change in the Arab Region Economic and Social Commission for Western Asia”. Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-development-report-2-english_1.pdf.

——— (2018c). “Population and Development Report Issue No. 8: Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region”. Beirut. www.unescwa.org/publications/population-development-report-8.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and ERF (Economic Research Forum) (2019). “Rethinking Inequality in Arab States”. www.unescwa.org/publications/rethinking-inequality-arab-countries.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and IOM (International Organization on Migration) (2019). “Situation Report on International Migration 2019: The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in the Context of the Arab Region”. https://www.unescwa.org/publications/situation-report-international-migration-2019.

ILO (International Labour Organization) (2017). *World Social Protection Report 2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals.* www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf.

Ministry of Health in Morocco (2018). “National Survey on the Population and Family Health”. www.sante.gov.ma/Publications/Etudes_enquete/Documents/2019/03/Rapport préliminaire_ENPSF-2018.pdf.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2019). “Development Finance Statistics - Frequently Asked Questions”. www.oecd.org/dac/stats/faq.htm.

SIPRI (2018). "SIPRI Military Expenditure Database". 2018. www.sipri.org/databases/milex.

UNICEF (United Nations Children’s Fund) (2017). “Child Poverty in the Arab States: Analytical Report of Eleven Countries”. www.unicef.org/mena/media/1471/file/Child Poverty in the Arab States-Full-Eng.pdf.

——— (2019). “MENA Generation 2030 – Investing in Children and Youth Today to Secure a Prosperous Region Tomorrow”. https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2019/06/MENA-Gen2030-April2019.pdf.

United Nations Population Division (2019). “Trends in International Migrant Stock: The 2019 Revision”. www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp.

United Nations Statistics Division (2018). “Global SDG Indicators Database”. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019). “SDG Indicators Metadata Repository”. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

WHO (World Health Organization), and UNICEF (United Nations Children’s Fund) (2018). “A Snapshot of Drinking Water, Sanitation and Hygiene in the Arab Region”. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/jmp_arab_region_snapshot_20march2018_0.pdf.

World Bank (2019). “World Development Indicators DataBank”. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on.

World Bank (2018). “Migration and Remittances Data”. www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data.

World Inequality Database (2016a). “Income Inequality by Top Decile and Top 1%”. https://wid.world/data/.

——— (2016b). “Income Inequality by Top Decile versus Bottom 50%”. https://wid.world/data/.

World Inequality Lab (2018). *World Inequality Report 2018.* https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-full-report-english.pdf.